أهداف حوكمة الشركات

تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها عدد من الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء,
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات,
- إيجادالهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة و وسائل تحقيق تلك الأهداف.
- عدم الخلط بين مسئوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه,
- المراجعة وتعديل القوانين الحاكمة في الشركة لكي تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين مجلس الإدارة والمساهمين.
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الاستراتيجية الاستثمارية السليمة,
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- تقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.
- تحسين قدرة الشركات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها..
- تحسين خاصية مصداقية المعلومات وسهولة فهمها.
- زيادة قدرة الشركات على تحسين موقفها التنافسي وجذب الاستثمارات ورؤوس أموال أخرى.
- تحسين وتطوير الشركة و مساعدة المديرين و مجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة.
- تجنب حدوث الأزمات حتى فيا لدول،التي لا يوجد للشركات تعامل نشط في الأسواق المالية.
- تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخوصصة وضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثمارات؛

ضمانا لتعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

1. خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص التي تعد الركائز الأساسية,وإذا غاب أحدها فقد المفهوم معناه, والمتمثلة في ما يلي:

1.2.الانضباط:أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح في أداء كل عمل من كل فرد مرتبط بأعمال الشركة, وكذلك انضباط الإدارة بكونها وسيط نزيه يحقق مصالح الأطراف المختلفة, والانضباط في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة من جانب الجهات الداخلية والخارجية, والانضباط نحو العميل لكسب رضاه وجعله بوق دعاية للشركة.

2.2.الشفافية: أي الإفصاح عن الأهداف المالية ونسب العائد على حقوق الملكية, ونشر التقارير المالية في موعدهابدون أي تسريب قبل الإعلان, ووفق مبادئ المحاسبة المقبولة, أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة.

3.2.الاستقلالية: أي وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة, ومراجعين خارجيين مستقلين عن الشركة, ووضع موقع على شبكة الإنترنت يتم تحديثه بسرعة, و لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.

4.2. **المساءلة:** أي قيام مجلس الإدارة بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي, وكذلك وجود لجنة مراجعة تشرف على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية, وقدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال, وبالإمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

5.2. **المسؤولية:** أي وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء لجنة الإدارة, والتصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم, و وجود مسؤولية أمام الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.

6.2. **العدالة:** أي حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى اجتماعات عامة وسهولة طرق الإدلاء بالأصوات, والعدالة في نوعية المعلومات التي يتم تقديمها, وعدم ارتفاع إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بنفس نسبة ارتفاع صافي الأرباح, ويجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.

7.2. **المسؤولية الاجتماعية:** أي وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة وتؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي, والمحافظة على البيئة, والامتناع من التعامل مع الدول التي يفتقد قادتها الشرعية, والنظر إلى الشركة كمواطن جيد.